



كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=====

واقع تقويم الجامعات في المملكة العربية السعودية

إعداد

أ/ رواف فضل العنزي

كلية التربية قسم السياسات التربوية جامعة الملك سعود

﴿ المجلد الثالث والثلاثين - العدد العاشر - جزء ثانى - ديسمبر ٢٠١٧ م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة :

يشهد القرن الحالي كثيرا من التطورات المعرفية والتكنولوجية والتي كانت بمثابة انطلاقة جديدة في كافة مجالات المعرفة فكل يوم يمر يختلف عن سابقه في التطور والاختراع. (الطاهر وعطيه، ٢٠١٢م، ص٣) ويعد التعليم العالي مظهرا من مظاهر التقدم والتطور في المجتمع وهو المدخل الطبيعي لمواكبة العصر بمستجداته والمفتاح لتطوير واقعنا ومتطلباته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية ولكن أنظمة التعليم العالي في العالم أجمع تواجه تغيرات مذهلة في شتى جوانب الحياة لاسيما تلك التغيرات التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية والتي أسهمت في التأثير على كافة العلوم والمعارف. (مريزيق والفقية، ٢٠٠٨م، ص١٥) ولقد شهد التعليم الجامعي العربي توسعا كميًا متسارعا خلال العقدين الماضيين ، إلا أن هذا التوسع ظل مقصورا على استيعاب الأعداد المتزايدة الراغبة في الالتحاق بهذا النوع من التعليم ، ولم يواكب ذلك التوسع الكمي تحسن في نوعية ها التعليم وجودته ونظم التقويم المعتمدة فيه ، مما يستلزم معه النظر بجدية إلى تطبيق معايير الجودة في هذا النوع من التعليم حتى يلاحق ما يدور على الساحة العالمية. (الهلاي، ٢٠٠٩م، ص٧) ويعتبر التقويم هو الاتجاه الصحيح لتحقيق الجودة وزيادة فاعلية الأداء والانتاج من مكونات وسلسلة خطوات ومخرجات مستخدما أسلوبا علميا مميزا بحيث يتم ذلك بمشاركة جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي. (بصفر وخليل، ٢٠١٠م، ص١٢١) ويعد التقويم الرسمي للتعليم العالي بواسطة الوكالات الوطنية ظاهرة حديثة بدأت في نهاية الثمانينات ، وتمثل جزءاً من توجهات واسعة نحو أنماط جديدة (برينان وشاه، ١٤٢٨هـ، ص٣٩) ولقد تبنت المملكة العربية السعودية في مطلع الألفية الثالثة استراتيجية لتطوير نظام التعليم العالي متمثلة في إنشاء المركز الوطني للقياس والتقويم وتأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (عيداروس وعراقي، ٢٠١٢م، ص١٠١)

ويمكن القول أن التقويم يساعد الجامعات على التطور والقيام بأدوارها من خلال معرفة نقاط الضعف ومعالجتها ونقاط القوة وتعزيزها. والتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية كغيره من أنظمة التعليم العالي في العالم تحيط به العديد من التحديات مثل زيادة الإقبال على الالتحاق به، والتطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، بالإضافة إلى الأدوار المنتظرة من الجامعات السعودية في خدمة المجتمع وتعليم الأفراد والبحث العلمي وهذا يحتم عليها مراجعة أدائها وتقويمه وفي هذا البحث سيتم التطرق للتقويم في الجامعات السعودية مع الإشارة إلى نماذج التقويم التي يمكن استخدامها في تقويم أدائها مما يساعدها على التقدم فالتقويم ليس هدفاً بحد ذاته إنما وسيلة للمراجعة ومعرفة الخلل واتخاذ القرارات التي من شأنها أن تساهم في التطور وتحسين الأداء ، كما سيتم الإشارة إلى عرض مبسط لبعض التجارب العالمية والعربية والمحلية في مجال تقويم الجامعات ، وتبرز أهمية هذا الموضوع مع مناداة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وتوجه كثير من الجامعات للاستقلال خاصة مع دمج وزارتي التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة ألا وهي وزارة التعليم.

مشكلة البحث :

يمثل التعليم الجامعي أحد المراحل التعليمية المتميزة في أي مجتمع ، وكذلك يمثل الاهتمام بالتعليم الجامعي أحد المظاهر المهمة للنهضة الحضارية (عشبية، ٢٠٠٩م، ص٩) وشهد التعليم الجامعي على المستوى العالمي العديد من المبادرات الجادة لتطويره وتحديثه حتى يصبح أكثر قدرة على مواجهة متغيرات العصر العلمية والمعرفية والتكنولوجية الثقافية وحتى يصبح أكثر قدرة على استثمار وتوظيف تلك المتغيرات بالطريقة التي تمكن الأمم من الاستفادة المثلى من مميزاتا في تكوين أنماط الحياة والعمل ، وفي نفس الوقت تجنب سلبياتها على القيم والأخلاق والروابط الاجتماعية ، ذلك لأن التعليم الجيد يحمل بين طياته الوسائل والإمكانيات التي تجعله صمام الأمان لقيادة التغيير والتطوير لمواجهة كل جديد ومستحدث. (محمد، ٢٠٠٧م، ص٧) وإذا لم تستجب الجامعات لدعوات الإصلاح والتطوير اهتزت صورتها وعرضت نفسها للخطر والاندثار، وترتفع أصوات كثيرة في أقطار الوطن العربي اليوم تدعو إلى إصلاح الجامعات في هذه الأقطار وتطويرها ، فثمة شعور عام في الكثير من الأوساط الأكاديمية والحكومية والشعبية بأن الجامعات في هذه الأقطار عموماً تخرج أعدادا كبيرة من الخريجين من نوعية غير مرضية ، وتسهم عن طريق برامجها البحثية والتطويرية إسهاما محدودا في مسيرتها

التنموية. (المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٩٩٨م، ص٩) وأشار المؤتمر الذي عقدته جامعة الملكة أروى في صنعاء عام ٢٠٠٠م إلى أهمية تقويم هياكل الجامعات وأهدافها ووظائفها وأقسامها وفق خطط متوسطة المدى وبعيدة الأمد بما يمكنها من تأدية الأدوار الجديد المناطة فيها تجاه الفرد والمجتمع بحيث يتم التأكيد على دورها في مواكبة التقدم العلمي وإعداد القيادات الأساسية والقوى العاملة المطلوبة. (الطائي وآخرون، ٢٠٠٨م، ص١٥١) وقد أكدت عدد من الدراسات على أهمية تقويم الجامعات لأدائها مثل دراسة عبدالجبار (٢٠١٢م) ودراسة العتيبي (١٩٩٧م)، وعملية تقويم الأداء وقياس الأداء في الجامعة قد مرت بتطورات سريعة بعد منتصف القرن العشرين ، فتعدت إجراءاته وتعددت أساليبه وبرزت له نماذج عديدة واتجاهات مختلفة من حيث المنطلق والأهداف والإجراءات . (داود وآخرون، ٢٠١٠، ص ٤٨٤) ومن هنا جاءت مشكلة البحث / ما واقع تقويم الجامعات في المملكة العربية السعودية ؟

أسئلة البحث :

يحاول البحث الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي :

ما واقع التقويم للجامعات في المملكة العربية السعودية ؟

وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية :

- ١- ما الأسس النظرية للتقويم ؟
- ٢- ما أبرز التجارب العالمية والعربية في مجال تقويم الجامعات؟
- ٣- ما أبرز نماذج التقويم التي يمكن استخدامها لتقويم أداء الجامعات؟

أهداف البحث :

١. التعرف على واقع التقويم للجامعات في المملكة العربية السعودية.
٢. التعرف على الأسس النظرية للتقويم.
٣. التعرف على التجارب العالمية والعربية في مجال تقويم التعليم العالي.
٤. التعرف على النماذج المستخدمة في تقويم أداء الجامعات.

أهمية البحث :

أهمية نظرية : قد يفيد في معرفة الأسس النظرية للتقويم ، ونماذجه.

أهمية تطبيقية : قد يفيد صناع القرار في تطبيق نماذج التقويم وعدم الاقتصار على طريقة الاعتماد الأكاديمي في تقويم الجامعات .

حدود البحث :

الحدود الموضوعية : دراسة واقع تقويم الجامعات في المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمانية : الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي (١٤٣٦/١٤٣٧هـ)

منهج البحث : يستخدم البحث المنهج التحليلي ، وذلك بعرض ما ورد في الكتب والمجلات والدراسات حول التقويم ونماذجه وتجاريه .

مصطلحات البحث :

التقويم : عرفه (أبو النصر، ٢٠٠٩م، ص١٥٦) بأنه "مجموعة من الإجراءات العلمية التي تهدف إلى تقدير ما يبذل من جهود لتحقيق أهداف معينة في ضوء ما اتفق عليه من المعايير وما وضع من تخطيط مسبق ، والحكم على مدى فاعلية كفاءة هذه الجهود وما يصادفها من عقوبات وصعوبات في التنفيذ بقصد تحسين الأداء".

ويعرف - الباحث - التقويم إجرائياً بأنه "مجموعة من الإجراءات التصحيحية التي تتخذ حيال شيء معين بعد قياسه وجمع المعلومات عنه باستخدام أدوات ونماذج مناسبة تبين أماكن الخلل والقصور لمعالجتها ومعرفة أماكن القوة وتعزيزها." فالتقويم لا يقف عند القياس بل يتعداه إلى اتخاذ القرار والتقويم ليس غاية بحد ذاته إنما طريقة للتحسين والتطوير .

الجامعة : كلمة جامعة اسم فاعل من جمع ، فهي تجمع أكثر من تخصص علمي وتجمع أكثر من جنسية من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، وتقوم بأعمال ووظائف شتى ، فهي لا تخدم اطلاب فقط بل تخدم المجتمع ككل ، من خلال قيامها بالوظيفية التقليدية (التدريس) والوظيفية الأساسية (البحث العلمي) والوظيفة الحديثة (خدمة المجتمع). (عززي، ٢٠١٠م، ص١٥٧)

ويعرفها - الباحث - إجرائيا بأنها مؤسسة علمية كبيرة تضم عددا من التخصصات المختلفة وتقوم بخدمة المجتمع عن طريق تأهيل أفرادها ونشر المعرفة وتقديم الأبحاث وتعكس مدى تقدم المجتمع وتطوره.

الدراسات السابقة :

الدراسات العربية :

١-دراسة (عبدالجبار، ٢٠١٢م) بدراسة بعنوان "ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي السعودي"

هدفت إلى الوقوف على الإشكاليات والقضايا المتعلقة بمفهوم الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجانبين التطويري والتطبيقي ، والتعرف على عدد من المتطلبات التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الإعداد المسبق لها ، والتعرف على آليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، من خلال الأليات الثلاث وهي : توثيق الجودة ، وتقويم الجودة ، وعمليات الاعتماد ، وهدفت الدراسة أيضا إلى الوقوف على المعايير المعتمدة لدى الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القائم على الوصف والتحليل والتفسير والتنبؤ بالظاهرة قيد البحث . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : أن أبرز اشكاليات تطبيق الجودة في المملكة العربية السعودية هي : غياب الرقابة في مرحلة ما قبل الاعتماد الأكاديمي ، وغياب هيئات الاعتماد المهني وعدم تفعيل دور الجمعيات العلمية ..

٢-دراسة برهمين (٢٠٠٢م). بعنوان أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب الساندة لقياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي وكلية الأمير سلطان الأهلية والتوصل إلى نموذج مقترح لقياس الجودة النوعية، وكان من أهم نتائج الدراسة التوصل إلى أهم الأساليب الكفيلة بتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، وهي الاعتماد الأكاديمي ، مؤشرات الأداء (الجودة) ، التقويم الذاتي، تقدير الرتب، وأوصت الباحثة:-استحداث وكالة خاصة للاعتماد الأكاديمي بالمملكة على غرار الوكالات القائمة بالولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمنح المؤسسات التعليمية الاعتماد الأكاديمي بناء على تحقيقها لمعايير الاعتماد المتعارفة.

الدراسات الأجنبية :

دراسة (Thune, 2005) بعنوان المعايير والمبادئ التوجيهية لضمان الجودة في التعليم العالي الأوروبي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير ضمان الجودة التي حددتها الرابطة الأوروبية لضمان جودة التعليم الجامعي في أوروبا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي وتم التركيز على معايير ضمان الجودة الداخلية والخارجية بالتعليم الجامعي الأوروبي، والمراجعة الدورية لمعايير الجودة مع الالتزام بتنفيذ نتائجها وتطبيق إرشاداتها، وإخضاع كل مؤسسات التعليم الجامعي الأوروبي لهذه المراجعة وأوصت الدراسة بتكوين سجل لضمان جودة التعليم الجامعي الأوروبي، وكذلك ضرورة منتدى أوروبي استشاري لتحقيق هذه المهمة.

دراسة (Capano, 2010) بعنوان: التقييم والمساءلة في مؤسسات التعليم العالي الإيطالية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التجربة الإيطالية في تقييم مؤسسات التعليم الجامعي وطرق المساءلة وتأثيرها على الأداء المؤسسي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم إعداد مقابلة لمديري الدوائر الأهلية والرقابة داخل الجامعات الإيطالية، وأثمرت عن عدد من النتائج مثل: أن هناك ضعفا في عملية المساءلة المؤسسية داخل الجامعات، وأنها تتصرف بطريقة غير مسؤولة في الناحيتين المالية والإدارية.

تعقيب على الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين ما يلي :

- ركزت بعض الدراسات على التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي مثل دراسة (عبدالجبار، ٢٠١٢م)
- أشارت بعض الدراسات إلى التقويم الذاتي مثل دراسة (برهمن، ٢٠٠٢م)
- ركزت بعض الدراسات على معايير ضمان الجودة الداخلية والخارجية مثل دراسة (Thune, 2005)
- كانت الأداة المستخدمة في غالبية الدراسات السابقة هي الاستبانة، ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في المنهج المستخدم حيث كان المنهج المستخدم في الدراسات السابقة هو المنهج الوصفي، بينما المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي.

مدخل إلى التقويم :

تمهيد :

يمثل التقويم محورا هاما من محاور العملية التعليمية ، فمن خلاله يتم التعرف على مدى ما تحقق من الأهداف المنشودة ، وتحديد نقاط القوة والضعف وذلك بتشخيص معوقات تحقيق تلك الأهداف وتقويم الحلول والمقترحات لتصحيح المسار وتحقيق الأهداف المرجوة. (عيد، ٢٠٠٦م، ص١٣)

مفهوم التقويم :

التقويم يتضمن الحكم على الشيء ويتجاوزه إلى التحسين والتطوير ، وينطوي مصطلح التقويم على أكثر من معنى ، فقد تستعمل كلمة التقويم بمعنى التصحيح وإزالة الاعوجاج ، فالتقويم هو إصدار الحكم على قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات. ويتطلب التقويم بوصفه عملية اصدار حكم على قيمة الشيء المقدر استخدام مستويات أو معايير معينة لتقدير هذه القيمة ، ويتضمن بمعناه الواسع التحسين والتطوير الذي يتم اعتمادا على هذا الحكم. (ميخائيل، ١٩٩٥م، ص٦١) والتقويم عملية مستمرة شاملة لكل العناصر التي تتداخل وتتشابك فيما بينها لتشكل كل أركان العملية التربوية ، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة ، وتهدف عملية التقويم إلى التطوير والتجديد إضافة إلى معرفة مدى ما تحقق من الأهداف ووضع المقترحات لتحقيق ما لم يتم تحقيقه منها. (الحريري، ٢٠٠٨م، ص١٨)

وعرفه (الزاملّي وآخرون، ٢٠٠٩م، ص٤٣) بأنه "عملية وصف الشيء والحكم عليه وفقا لمعيار معين "

سمات التقويم الجيد :

- ١- التناسق مع الأهداف: من الضروري أن تسير عملية التقويم مع المقوم وفلسفته وأهدافه.
- ٢- الاستمرارية : فينبغي أن يكون من البداية إلى النهاية ، منذ تحديد الأهداف ووضع الخطط ويستمر مع التنفيذ ممتدا إلى جميع أوجه النشاط المختلفة ، ويمكن تحديد نواحي الضعف والقوة في الجوانب المراد تقويمها.

٣- أن يبنى التقويم على أساس علمي : أي يجب أن تكون الأدوات التي تستخدم في التقويم صادقة وثابتة وموضوعية قدر الإمكان ، لأن الغرض منها هو إعطاء بيانات دقيقة ومعلومات صادقة عن الحال أو الموضوع المراد تقويمه.

٤- أن يكون التقويم اقتصاديا : بمعنى أن يكون اقتصاديا في الوقت والجهد والتكاليف. (كماش ومشتت، ٢٠١٣م، ص١٤٧)

٥- ضرورة تحديد الغرض من التقويم : فإذا لم يكن الغرض من التقويم واضحا فإنه من الصعب الحكم على جدوى عملية التقويم ، كما يصعب التأكد من صحة الخطوات اللاحقة لهذه العملية ، كاختيار أسلوب التقويم المناسب والأدوات المناسبة لجمع المعلومات. (الكبيسي، ٢٠٠٧م، ص٥٢)

أهداف التقويم :

١-يساعد على معرفة مدى تحقق الأهداف .

٢-يساعد على اتخاذ القرارات بشأن المجال الذي يتم تقويمه. (كماش ومشتت، مرجع سابق، ص١٣٨)

التعليم العالي في المملكة العربية السعودية :

لقد حظي التعليم العالي بدعم سخي واعتمادات مالية ضخمة في الميزانيات تمثل في إنشاء جامعات وكليات علمية وتطبيقية ، حيث بلغ عدد الجامعات في المملكة ٢٤ جامعة حكومية موزعة جغرافيا في مناطق المملكة وترتبط كافة هذه الجامعات بوزارة التعليم العالي مع تمتعها بقدر كبير من الاستقلالية في المجالات الإدارية والمالية والأكاديمية ، كما تضمنت هذه الجامعات العديد من التخصصات العلمية والتطبيقية في مختلف المجالات. (وزارة التعليم العالي ، ٢٠١٢م، ص١) وكانت كلية الشريعة التي انشئت عام ١٣٦٩ هـ في مكة المكرمة هي باكورة مؤسسات التعليم العالي في المملكة ، وتلتها كلية التربية التي تأسست عام ١٣٧٢ هـ وذلك لتوفير القضاة ومدرسي اللغة العربية والعقيدة، (الخضير، ١٩٩٩م، ص١٢٥) ثم أنشئت جامعة الملك سعود عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧م) ومقرها الرياض وهي من أقدم مؤسسات التعليم العالي في المملكة. وتضم الجامعة كليات مثل الآداب والعلوم الإدارية والتربية والعلوم والزراعة والهندسة والصيدلة والطب وطب الأسنان والعلوم الطبية التطبيقية وعلوم الحاسب والمعلومات والعمارة والتخطيط ومعهد العربية لغير الناطقين بها. (الحقيل، ١٩٩٢م، ص٥٠) ثم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٣٨١ هـ وفي عام ١٣٨٧ هـ أنشئت جامعة الملك عبدالعزيز على أنها أهلية

ثم تحولت إلى حكومية في عام ١٣٩١هـ وفي عام ١٣٩٤هـ تأسست جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، وبسبب التطور التعليمي والثقافي وزيادة إقبال الشباب السعودي على التعليم العالي ورغبته في دراسة مختلف التخصصات ومواصلة دراستها بها للحصول على درجات علمية عليا أوجب وجود جهة مستقلة تشرف على مؤسسات التعليم العالي، فصدر المرسوم الملكي الكريم رقم ٢٣٦/١ بتاريخ ١٠/٨/١٣٩٥هـ بتأسيس وزارة التعليم العالي التي تولت الإشراف والإنتشاء لعدد من الجامعات وهي :- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران عام ١٣٩٥هـ، جامعة الملك فيصل بالأحساء عام ١٣٩٥هـ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠١م.، جامعة الملك خالد بأبها عام ١٤١٩هـ. (الألمعي، ١٤٣٠هـ ، ص١٥٧) وقد شهد التعليم العالي السعودي طفرة كبيرة مما يعكس مدى الاهتمام والعناية به. (أبو كليله، ٢٠٠١م، ص٧) ومنذ عام ١٤٢٤هـ تم إنشاء العديد من الجامعات الحديثة كما يلي : جامعة القصيم عام ١٤٢٤هـ، وجامعة طيبة بالمدينة المنورة عام ١٤٢٤هـ، جامعة الطائف عام ١٤٢٤هـ، وجامعة حائل عام ١٤٢٦هـ، وجامعة الجوف عام ١٤٢٦هـ، وجامعة جازان عام ١٤٢٦هـ، وجامعة نجران عام ١٤٢٧هـ، وجامعة تبوك عام ١٤٢٧هـ، جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية بثول عام ١٤٢٨هـ. (الألمعي، مرجع سابق، ص١٥٨)

التقويم لأداء الجامعات :

يمكن القول أن الفائدة الرئيسية لتقويم التعليم الجامعي العام هي التحقق من بلوغ الجامعة لأهدافها ونجاحها في أداء وظائفها ، والتقويم لا يقتصر على إبراز النجاح في تحقيق الأهداف فحسب ، بل إنه يحدد أوجه الضعف والقصور من أجل معالجتها.

مستويات التقويم الجامعي :

١- على مستوى الكلية : يتم تقويم أداء كل كلية على حدة فيما يتعلق بالأداء الأكاديمي والتعليمي على كافة المستويات (القسم العلمي، أعضاء هيئة التدريس، البرامج الدراسية ، المكتبات ومراكز المعلومات ، شؤون الطلاب والنتائج) ثم يتم تقويم الكلية ككل وآلية عمل هذا المستوى تتطلب إنشاء وحدة متابعة تقويم الأداء وضمان الجودة بكل كلية .

٢- على مستوى الجامعة : يتم تجميع تقويم أداء كليات الجامعة للحصول على تقويم أداء الجامعة ككل فيما يتعلق بالأداء التعليمي والأكاديمي. (العبادي والطائي، ٢٠٠٨م، ص٢٤٢)

أنواع التقويم المستخدمة في تقويم أداء الجامعات :

هناك أنواع مستخدمة في تقويم الجامعات وهي كما يلي : -

أولاً : التقويم الذاتي : وهو أحد الأساليب المتبعة في تقويم جودة أداء المؤسسات الجامعية وتقوم به وحدة ضمان الجودة في المؤسسة على ضوء الضوابط والشروط المحددة. (مجيد، ٢٠١٤م، ص٤٩) وينبغي أن يكون جزءا متكاملًا من دورة التخطيط السنوية متفاعلا مع كل من التخطيط الاستراتيجي والتحديثات السنوية من ناحية ومع التخطيط الإجرائي من ناحية أخرى. (كونتي، ٢٠٠٥م، ص٥٨)

أهداف التقويم الذاتي :

١- بلورة رسالة واضحة لها وبلورة مهماتها الأساسية في ضوء رسالتها وترجمة هذه المهمات إلى أهداف واضحة.

٢- توضيح رسالتها ومهمتها وأهدافها للعاملين فيها من مدرسين وإداريين والعمل معهم لتمثيلها والالتزام بها وتطويرها استجابة للتغيير الاجتماعي وكذلك للطلبة والمجتمع.

٣- ترجمة أهداف الجامعة إلى مؤشرات أداء أو نتائج معقولة وواضحة والانطلاق منها والاستناد إليها في تحليل مدخلاتها وبرامجها وعملياتها ونشاطاتها وذلك بقصد مراجعتها وتصحيحها.

٤- تطوير أدوات ملائمة لجمع البيانات عن مؤشرات الأداء الموضوعية وتحليلها واتخاذ القرارات الملائمة في ضوءها . (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص ص ١٣ -

١٤)

ثانيا : التقويم الخارجي :

يسند في كثير من الأحيان إلى جهات أو هيئات خارجية ربما لا يكون لها علاقة مباشرة بالمؤسسة أو البرامج المراد تقويمها ، وإنما تقتصر وظيفتها على التقويم فقط ، وهذه الاستقلالية ربما تسهم في الحيادية والموضوعية ، لذلك يستخدم التقويم الخارجي عادة في تقويم فاعلية المؤسسات وتقديم صورة شاملة عنها لاتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات والتخطيط وتعرف أثر البرامج والمشروعات التربوية وانتقاء الأفراد ومنح التراخيص المهنية والمساءلة. (علام، ٢٠٠٧م، ص٢١) وهو التقويم الذي تقوم به جهات أو هيئات أو مؤسسات تقييمية مستقلة ولا علاقة لها بالمؤسسة أو البرنامج المطلوب تقويمه في غالب الأحيان ، وربما تساعد هذه الاستقلالية في توفير الحياد والموضوعية في عملية التقويم ، وكثيرا ما تطلب المؤسسات

التعليمية ولاسيما الجامعات من الجهات المتخصصة بإجراء عملية تقويم برامجها من أجل الحصول على شهادة محايدة أو تحقيق ما يسمى بإجازة الاعتماد (الزامي، ٢٠٠٩م، ص ٦٣)

ويرى- الباحث - أن التقويم الخارجي حاليا في الجامعات يتم عن طريق الاعتماد الأكاديمي ، وفيما يلي عرض مبسط للاعتماد الأكاديمي.

الاعتماد الأكاديمي : يعد مصطلح الاعتماد من المصطلحات الحديثة نسبيا ، وقد بدأ استخدامه في الكتابات العربية مع بداية عقد التسعينات من القرن العشرين نتيجة لظهور العديد من المتغيرات الدولية وشيوع استخدام مفاهيم الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية ، هو عملية تقويم جودة المؤسسات التعليمية بواسطة هيئة متخصصة في ضوء معايير محددة تضعها الهيئة ، ويتم من خلالها الاعتراف بالمؤسسة وبرنامجها الأكاديمية. (محمد، ٢٠١٢م، ص ص ٨٤-٨٥)

أهداف الاعتماد الأكاديمي : يهدف الاعتماد الأكاديمي إلى تحسين وتطوير نوعية المخرجات التعليمية المستهدفة وتطوير البرنامج الأكاديمي، وتوفير المعلومات المتعلقة بنوعية البرامج المقدمة للجمهور للاطلاع عليها، وتدعيم المصداقية لمؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن هذه المؤسسات من استخدام المصادر المتاحة لها لتقديم أفضل الخدمات.

أنواع الاعتماد الأكاديمي : الاعتماد المؤسساتي : تقويم شامل للجامعة ، والاعتماد المتخصص يتخصص ببرامج محددة. (طرابلسية، ٢٠١٥، ص ٧٥)

والذي يراه - الباحث - أن الاعتماد الأكاديمي انحراف مساره في أغلب الأحوال من كلا الطرفين الجهة المانحة لاعتماد والمؤسسة الطالبة للاعتماد ، فالجهة المانحة تركز على الربحية والمال أكثر دون الاهتمام بالتقويم بشكل سليم ، وأما الجهة الطالبة للاعتماد فهي تركز على الحصول على رخصة الاعتماد حتى وإن كان على حساب وظائفها تجاه الطلاب . وعليه لا بد من وضع آلية للاعتماد ، كأن تلتزم الجهة الطالبة للاعتماد بدفع المبلغ كاملا حتى وإن لم تحصل على الاعتماد ، كما أن الجهة المانحة للاعتماد تقدم ما يثبت موضوعية أحقية حصول المؤسسة على الاعتماد ، وهنا يبرز دور الخطة العربية لتطوير التعليم في الوطن العربي التي

أقرت في دمشق عام ٢٠٠٨م في ضمان الجودة وحماية المستهلك من الجهات التي تمنح الدرجات العلمية لأغراض تجارية وربحية فقط ، ويمكن للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومكتب التربية لدول الخليج العربي أن يساهمان في هذه القضية بشكل كبير ، ويتم وضع شروط للاعتماد الأكاديمي بحيث تكون أكثر موضوعية ومصداقية.

نماذج التقييم التي يمكن استخدامها في تقييم الجامعات :

نموذج التقييم : عبارة عن تصور منظم لعملية التقييم يشمل مجموعة من الافتراضات مع مجموعة من الفرضيات التي تستخدم للتوقع المستقبلي ، وذلك من أجل توفير بيانات تتعلق بمدخلات البرنامج أو عملياته أو مخرجاته تفيد اتخاذ قرار صائب بشأنه .
(الحارثي، ١٩٩٧م، ص٢٦١) وفيما يلي بعض النماذج التي يمكن استخدامها في تقييم الجامعات:

أولاً : مقياس التقييم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي

تم اعتماده من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي: ويتكون من المعايير التالية:

١- الرسالة والغايات والأهداف : يتم تقييم جودة رسالة المؤسسة من خلال فحص صيغة الرسالة نفسها ، وجمع البيانات والتقارير من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لتقويم مدى استخدام الرسالة في اتخاذ القرارات.

٢- السطات والإدارة :يمكن تقييم جودة السلطات والإدارة من خلال معرفة نطاق الصلاحيات الخاصة بالمجلس الإداري الأعلى للجامعة (مجلس الجامعة أو مجلس الأمناء) واللجان الرئيسية ، ولابد من وجود أدلة أن هذه المجلس أجرت تقويماً لمدى فعاليتها ويمكن الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس والموظفين لمعرفة جودة المناخ التنظيمي.

٣- إدارة ضمان الجودة وتحسينها :يمكن الحصول على مؤشرات لذلك من خلال النظر إلى مدى المشاركة في عمليات ضمان الجودة مع جميع أجزاء المؤسسة ، ومناشبة الخطوات التي تم اتخاذها لعمليات التقييم التي أجريت ، ويمكن الحصول على الأدلة من خلال استطلاعات الرأي أو المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين والطلبة.

٤- التعلم والتعليم :يمكن تقييم جودة التعلم والتعليم من الطلبة ، والخريجون ، وأرباب العامل عن جودة البرامج ، ومن إحصاءات إتمام المقررات ، ونتائج توظيف الخريجين ، ونسب

الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس ، وتوافر أدلة حول نتائج المقارنة المرجعية لمعايير مخرجات التعلم مع المعايير المرجعية المناسبة ، ويمكن أن يتم بمراجعة التصحيح لعينات من أعمال الطلبة.

٥- **إدارة شؤون الطلاب والخدمات:** يمكن الحصول على دلائل جودة إدارة شؤون الطلبة والخدمات الطلابية من خلال استطلاعات مسحية لأراء الطلبة حول جودة هذه الخدمات ومدى تحقيقها لرغباتهم ، والوقت الذي تستغرقه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بقبول الطلبة والنتائج.

٦- **مصادر التعلم :** يمكن تقويم جودة مصادر المعلومات من استبانات رضى المستخدمين ومعدلات وصول الطلبة إلى المواد المرجعية للمقررات.

٧- **المرافق والتجهيزات:** يمكن تقويم جودة المرافق والتجهيزات من خلال استطلاع رضا المستخدمين ، ومقارنة مدى توافرها مع مؤسسات تقدم برامج مشابهة ، وكذلك ملاحظات المباشرة بواسطة مقومين مستقلين ، وعمل الاحصاءات عن أعطال الأجهزة.

٨- **التخطيط والإدارة المالية :** يمكن تقويم جودة التخطيط والإدارة المالية من بيانات الميزانية وتقارير التدقيق المالي إلى جانب بيانات نسب الاتفاق ، مثل نسب رواتب الموظفين وأعضاء هيئة التدريس إلى الإنفاق الكلي.

٩- **عمليات التوظيف:** يمكن تقويم جودة عمليات التوظيف من خلال الوثائق إلى تنظيم عمليات التوظيف والترقية ومحاكاتها ، ومن توصيفات برامج التهيئة والتوجيه لهيئة التدريس ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني.

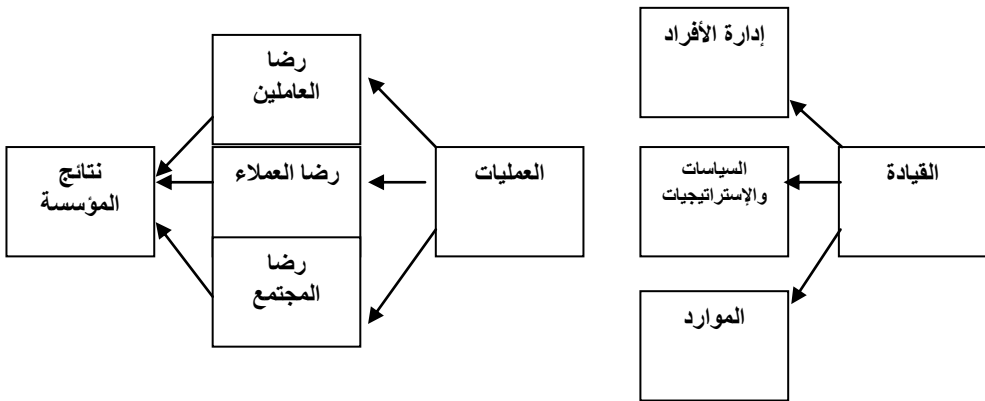
١٠- **البحث العلمي :** ينبغي أن يتضمن تقويم جودة الأبحاث مراجعة الاستراتيجية البحث العلمي ويشمل ذلك مخرجات الأبحاث وجودتها في كل الأقسام والمراكز البحثية وخطة التطوير ، وعدد البحوث المنشورة لكل عضو من هيئة التدريس في المجالات المرموقة.

١١- **علاقات المؤسسة بالمجتمع:** يمكن تقويم جودة العلاقات مع المجتمع من خلال الوثائق التي تصف سياسات المؤسسة نحو خدمة المجتمع ووضع من محكات تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم التي تتضمن المشاركة في خدمة المجتمع ، ومدى استخدام أفراد

المجتمع لمرافق المؤسسة ، ومدى مشاركة هيئة التدريس في لجان المجتمع المختلفة (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٢م، ص ص ٨-٨٠) وقد خصصت الهيئة الوطنية وثيقة للاسترشاد بها في عملية التقويم الذاتي التي تسبق أي عملية تقويم لمعرفة مدى تحقيق المعايير الأحد عشر معيارا للمؤسسات التعليمية سواء كان التقويم دوريا أو من أجل إعداد الدراسة الذاتية التي تقدم عند طلب التقويم الخارجي من أجل الحصول على الاعتماد الأكاديمي (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠١١م، ص ٣٤)

ثانياً: نموذج التفوق الأوروبي :

يعتبر التقويم الذاتي ركيزة أساسية من أجل تحسين الأداء وذلك عن طريق قياس أداء الفرد والمؤسسة وتؤكد إدارة الجودة الشاملة على التقويم الذاتي بطريق يؤدي إلى التحسين المستمر . ويعتبر الباحثون أهمية التقويم الذاتي في المؤسسات التي تتبع نظام إدارة الجودة الشاملة بالقول بأن الفارق الأساسي بين الأفراد الناجحين والأفراد غير الناجحين هو أن الأفراد الناجحين غالباً ما يقومون بتقييم سلوكهم مع المحاولة الذاتية لتحسين ما يقومون به .



(مجيد، والزيادات، ٢٠٠٨م، ص ٩٧)

تعقيب على النموذج :

ركز هذا النموذج على القيادة في البداية لأن التزام القيادات يساعد على السرعة في الإنجاز والتزام بمهمة التقويم مما يعطيها بعداً هاماً. كما أكد هذا النموذج على أهمية إدارة

الأفراد (أعضاء هيئة تدريس ، وطلاب ، وموظفين) إذ أنهم هم القلب النابض لعملية التقويم الذاتي ، فمتى اقتنع الأفراد بهذه المهمة فإنه سنعكس إيجابا على عملية التقويم من حيث الدقة والتغلب على الصعوبات .

كما أكد النموذج على أهمية السياسات والاستراتيجيات التي ترشد العمل وتوجهه وأكد على العمليات ، كما أكد على أهمية رضا الفرد والمجتمع ، فالجامعة تخدم الفرد والمجتمع ، ولا شك أن الحصول على رضاهم يعتبر مدخلا للتطوير والتحسين ، وفي النهاية أشار إلى نتائج المؤسسة والأمور التي ستصل إليها في النهاية. خاصة وإن علمنا أن كثير من الجامعات تعاني من تدني مستوى الرضا لدى الأفراد والمجتمع من خدماتها وإنتاجها.

يمكن تطبيق النموذج الأوربي في تقويم الجامعات من خلال صياغة الأسئلة المتعلقة بكل جانب من جوانب النموذج وعند الإجابة على الأسئلة التالية يتم التقويم وأجاب على بعض الأسئلة المتاحة والتي يمكن مشاهدتها :

القيادة :

هل القيادة مختارة بدقة ؟ هل يتم تطبيق منظومة الصفات الشخصية عليها مثلا؟ (في الغالب يتم الترشيح وفق ضوابط معينة وبعض الجامعات تشرك أعضاء هيئة التدريس في الانتخاب لمدير الجامعة وغير متوقع تطبيق منظومة الصفات الشخصية) .

هل يوجد لدى القيادة رسالة ورؤية خاصة بتطوير الجامعة ؟ نعم موجودة لكن التطبيق يختلف

هل القيادة مرنة وتتقبل وجهات النظر الأخرى ؟ هذا يتطلب مراقبة تصرفات مدير الجامعة

هل هناك لدى القيادة قنوات تواصل مع المجتمع (لقاءات - بريد الكتروني - مواقع تواصل اجتماعي) ؟ أكثر مدراء الجامعات لديهم حسابات بتويتر وإن كان تدار من غيرهم لكن يتم التواصل فيه مع فئات المجتمع .

إدارة الأفراد :

هل يتم تطوير الأفراد وتدريبهم ؟ أنشأت الجامعات عمادة تطوير المهارات وهي معنية بتدريب أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب .

هل توفر لأفرادها الحوافز المادية والمعنوية ؟

هل توفر لأفرادها الأمان الوظيفي ؟

السياسات والاستراتيجيات :

هل تحقق الجامعة خططها وأهدافها واستراتيجياتها ؟

ما الإجراءات التي تساعد الجامعة على التميز والتطور ؟

هل تقوم الجامعة بأداء وظائفها في التدريس وخدمة المجتمع والأبحاث ؟

هل تراجع الجامعة خططها مع المنافسين ؟

الموارد

هل لدى الجامعات موارد وشركات تساعد على إدارة أموالها ؟

هل هناك أنظمة لإدارة الشراكات الداخلية والخارجية ؟

العمليات

هل لدى الجامعات استراتيجيات تحقق رؤيتها؟

هل السياسات خاضعة للتطوير وفق المستجدات الحديثة ؟

هل يتم نشر السياسات في المواقع الالكترونية ؟

هل السياسات مستمدة من نتائج البحوث ؟ أم أنها مصاغة من قبل ومقتبسة من جامعات أخرى

دون أخذ الظروف المحيطة بعين الاعتبار ؟

رضا العاملين

هل تعمل الجامعة على تحقيق رضا العاملين لديها؟

هل لدى الجامعة إجراءات تحسن رضا أفرادها؟

رضا العملاء :

هل تقوم الجامعة بدراسات لمعرفة الآراء تجاهها ؟

هل تقوم الجامعة بأنشطة من أجل رضا المستهدفين من فعاليات وأنشطة ؟

رضا المجتمع

ما الخدمات التي تقدمها الجامعة للمجتمع وتلبي رغباته ومدى تأثيرها في المجتمع ؟

هل هناك دراسات تقدمها الجامعة للأوبئة، والفيروسات والمشكلات المجتمعية ؟

هل تقوم الجامعات بتدريب منسوبي الجهات الحكومية ؟ (تقدم بعض الجامعات دبلومات للموظفين الحكوميين مثل الإدارة والمشرفين التربويين في المناهج ، كما أن هناك عمادة خدمة المجتمع تقدم دبلومات مسائية في الإرشاد والقياس والتقويم ودبلوم التربية لغير التربويين)

هل تقدم الجامعات استشارات للجان المجتمع؟ وهل أعضائها فعالون في هذه اللجان؟ وهل تقدم الجامعة حوافز للمساهمين في خدمة المجتمع ؟

النتائج :

هل تحقق الجامعة خططها وأهدافها السنوية ؟

ما مقدار ما تحققه الجامعة من نتائج في تخريج الطلاب وهل هم على كفاءة عالية ؟

كم عدد الأبحاث التي تقدمها الجامعة ؟

ثالثاً : بطاقة الأداء المتوازن :

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن من أهم النماذج الإدارية المتطورة لجميع أنواع المؤسسات التي تطبقها وبخاصة المؤسسات الجامعية ، حيث يمكن استخدامها كنظام إداري وكأداة لتقويم أدائها. (إبراهيم، ٢٠١٥م، ص٧) وبطاقة قياس الأداء المتوازن عبارة عن نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات شركاتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الاستراتيجية المترابطة، وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن ، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها وسم تحركاتها المستقبلية.

الجوانب الأربعة لبطاقة قياس الأداء المتوازن :

١- الجانب المالي : يقيس هذا الجانب ربحية الاستراتيجية ، لأن تخفيض التكلفة المتعلق بالمنافسين والغير هي المبادرات الاستراتيجية الأساسية للمنظمة.

٢- جانب العميل :يحدد هذا الجانب قطاعات السوق المستهدفة ويقيس نجاح الشركة في هذه القطاعات لتتحكم في أهداف نموها ، وتستخدم المنظمات مقاييس مثل حصة السوق وقطاع شبكات الاتصال وعدد العملاء الجدد ورضاء العميل.

٣- جانب العمليات الداخلية : يعتمد هذا الجانب على العمليات الداخلية التي تؤيد كلا من جانب العميل عن طريق خلق قيمة للعملاء والجانب المالي بواسطة زيادة ثروة المساهمين ، ويتكون جانب العمليات الداخلية من ثلاثة أبعاد فرعية على النحو التالي :

- عملية الابتكار:وتعني خلق المنتجات والخدمات والعمليات التي ستقابل احتياجات العملاء.
- عملية التشغيل : وتتمثل في عمليات الانتاج وتوصيل المنتج والخدمات المتواجدة للعملاء والمبادرات الأساسية الاستراتيجية للمنظمات الرائدة.
- خدمة توصيل المبيعات : توفير الخدمة ومساندة العمل بعد البيع أو توصيل الخدمة أو السلعة.

٤- جانب النمو والتعليم :يحدد هذا الجانب القدرات التي يجب أن تنمو فيها المنظمة من أجل تحقيق عمليات داخلية عالية المستوى التي تخلق قيمة للعملاء والمساهمين ، إن جانب التعلم والنمو للمنظمات يؤكد على ثلاث قدرات :قدرات الموظف، وقدرات نظام المعلومات، والتحفيز والمكافآت. (مرزوق، ٢٠١٠م، ص٢٣٩)

تعقيب على بطاقة الأداء المتوازن :

من النماذج الحديثة في التقويم ، وأنها ناقشت أبعادا هامة في التقويم الجانب المالي الذي يغير من الأمور الهامة لأي منشأة وجانب العمليات الداخلية والحرص على رضا العاملين والمساهمين وجانب السوق والعملاء ورؤية التعلم . ويمكن دمجها مع بض النماذج الأخرى ، فقد احتوت على جوانب لعدد من النماذج مثل العمليات الداخلية كما في نموذج سوات ، والجانب المالي كما في نموذج بروفس إذ أكد على الكلفة ونموذج التعليم والتغيير وكما في نموذج كيرك باتريك ورؤية السوق والمستفيدين الموجودين والنتائج إذا يمكن اعتبارها نموذج حالة خاصة من نماذج متعددة.

وفيما يلي تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن من إعداد الباحث:

أولاً: البعد المالي :

- إدارة المخصصات المالية بشكل جيد .
- اعتماد آليات التمويل كالشراكة مع القطاع الخاص والأوقاف.
- التخطيط المالي بشكل جيد.
- ترشيد الإنفاق في ضوء الموارد المتاحة.
- مراقبة الأجهزة وحفظها من الأعطال.
- افتتاح مشروعات تنموية داخل الجامعة عن طريق بوفيهات أو مكتبات أو تأجيرها على من يرغب.
- استثمار الملاعب في التأجير وإقامة المباريات الجماهيرية عليها والاستفادة من دخول الجمهور.
- استثمار قسم التربية الفنية والحاسب الآلي في تقديم المشروعات والتصميمات.

بعد العمليات الداخلية :

- توضيح واجب ومسؤوليات العاملين والطلاب وأعضاء هيئة التدريس ودعم البيئة التعليمية.
- الحفاظ على أعضاء هيئة التدريس المتميزين ودعم استقلالية الأقسام.
- المرونة في الإجراءات الإدارية وزيادة الساعات الدراسية في برامج الماجستير والدكتوراه.
- فتح المجال للتعاون بين الكليات.
- توفير قواعد معلومات للباحثين.
- توفير التقنيات التكنولوجية المتطورة .
- زيادة أعداد أعضاء هيئة التدريس وتخفيف العبء التدريسي.
- اعتماد آليات التقويم المستمر .

بعد العملاء المستفيدين :

- زيادة أعداد قبول الطلاب.

- فتح قنوات الاتصال مع العملاء واستغلال مواقع التواصل الالكتروني.
- تدريب العملاء.
- تقديم برامج مجانية استشارية وتوعوية وصحية واجتماعية ورياضية.
- ارشاد الطلاب في المشكلات الدراسية التي تواجههم.
- تفعيل صناديق الاقتراحات لا شعار العملاء بأهمية آرائهم.
- زيادة الكفاءة الخارجية عن طريق زيادة أعداد المتخرجين
- إرشاد الطلاب إلى الوظائف المناسبة لتخصصاتهم.

بعد التعليم والتطوير :

- تشجيع هيئة التدريس على تطوير قدراتهم عن طريق ابتعاث المعيدين والمحاضرين لجامعات عالمية.
- نشر ثقافة التعلم الذاتي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- تطبيق مبادئ الجودة على البرامج والمقررات.
- تشجيع الطلاب على المنافسة مع الجامعات الأخرى.
- مواكبة التطور المعرفي عن طريق إعادة توصيف المقررات.
- زيادة عدد الساعات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس عن طريق عمادة تطوير المهارات.
- تنمية المهارات الفكرية في مجال البحوث.

رابعاً :تحليل سوات :

ففي هذا النموذج يتم جمع البيانات عن أربعة عناصر وهي: مناطق القوة)
(Strengths)، ومناطق الضعف) (Waknesses) ، والفرص) (Opporunities)،
والتحديات) (Threats). (أبو النصر، مرجع سابق، ص ٨٧) وبأخذ الحرف الأول من كل
كلمة بالإنجليزية نجدها SWOT

عنصر القوة : يمثل العوامل والجوانب الإيجابية الداخلية بالمؤسسة التي تعطي المؤسسة ميزة
استراتيجية في تحقيق أهدافها في مجالات معينة.

عنصر الضعف : مجموعة من جوانب القصور والمعوقات الداخلية بالمؤسسة التي ينتج عنها عجز هذه المؤسسة عن تحقيق الأهداف المرسومة لها وهي عكس عوامل القوة.

عنصر الفرص : يتضمن العوامل الخارجية المفضلة والمشجعة للمؤسسة والتي يمكن استغلالها والاستفادة منها لتحقيق أهدافها أو تجاوزها أهدافا جديدة.

عنصر المخاطرة : ويعني العوامل الخارجية المحيطة بالمؤسسة التي تشكل مخاطر وتحديات غير مشجعة ودرجة أحيانا قد تواجه المؤسسة ، وقد تتمثل بظهور مؤسسة جديدة منافسة أو بطء في نمو السوق وقلة فرص التسويق أو زيادة في حد المساومة من قبل الجهات المستفيدة الموردة ، أو تحولات وتغييرات تكنولوجية رئيسية ، أو تغير القوانين واللوائح التي تحكم العمل في هذا المجال. (العنبي وآخرون، ٢٠٠٥م، ص ٦٣)

والذي يراه الباحث أن أسلوب سوات يساعد الجامعات على تفهم وضعها أولا من خلال تحديد نقاط القوة والعمل على تدعيمها ونقاط الضعف والعمل على تلافيها ، كما يساعد الجامعة على معرفة وضعها في البيئة الخارجية من خلال الفرص والتحديات التي تحيط بها.

تطبيق تحليل سوات على جامعة الملك سعود: (من إعداد الباحث)

نقاط القوة :

- مكانة مرموقة و متميزة لجامعة الملك سعود.
- دعم سياسي على أعلى مستوى.
- كوادر علمية مؤهلة على أعلى مستوى ، إذ أن أغلبهم خريجو جامعات عالمية.
- توافر قواعد معلومات علمية وتقنية.
- تبني أنظمة الجودة.
- لوائح متطورة لقبول طلاب الدراسات العليا. مثل اشتراط النشر العلمي للبحوث للقبول في برنامج الدكتوراه.
- مباني مجهزة على أعلى مستوى.

- مراكز تدريب متطورة.
- خدمات للعاملين (إسكان - مستشفى - بنوك - مطاعم - مساجد)
- مجلات علمية متخصصة.

نقاط الضعف :

- المرافق البحثية دون المستوى المأمول.
- قلة تنظيم المؤتمرات.
- نقص المشاركة في التجمعات الدولية لذوي الاحتياجات الخاصة.
- تكس الطلاب في بعض التخصصات.
- قلة استخدام التقنية في تنظيم القاعات لطلاب الدراسات العليا.
- عدم توفر مهمات لقياس مخرجات الجامعة.
- عدم وضوح السياسات والخطط للمجتمع.

الفرص :

- خبرات الجامعة تؤهلهم للقيام بمبادرات وطنية لتوجيه المجتمع في جميع المجالات والدعم والانتعاش الاقتصادي.
- تسويق أبحاث أعضاء الجامعة.
- التطور المعرفي مما يؤدي إلى استحداث برامج متعددة .
- استقطاب كادر علمي مؤهل باعتبارها محط نظر للكثير من المتخصصين البارزين.
- التطور التكنولوجي مما يساعد على تبني أنظمة متطورة والتوسع في أنظمة التعليم الالكتروني والشراكة والتوأمة مع جهات القطاع الخاص .
- استقطاب كراسي الأبحاث.

التحديات :

- التطور المعرفي مما يترتب عليه تغير الطلب التخصص والابتعاث الخارجي مما جعل الطلاب المميزين يلتحقون بالجامعات الخارجية.
- الركود الاقتصادي مما يؤدي إلى قلة المخصصات المالية للجامعات.
- المنافسة مع الجامعة الأخرى خاصة فيما يتعلق بخدمة المجتمع ، إذ أن أغلب الجامعات تقدم برامج التعليم عن بعد والمحاضرات الدعوية والإرشادية في المجال الأسري والنفسي.
- تسرب كثير من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين إما بطلب التقاعد أو الذهاب لجامعات ناشئة للحصول على مناصب كبيرة فيها.

تعقيب عام على النماذج :

إن نماذج التقويم تساعد الجامعات على التقويم من خلال تحديد نقاط البداية والنهاية وكثيرا ما نسمع كيف أبدأ ومن أين أبدأ فهذه النماذج تعتبر علامات طريق لتطبيق التقويم وهما نماذج أخرى وكل جامعة تطبق النموذج الذي يناسبها ويمكن الاستفادة أكثر من نموذج وعدم الاتكال على الاعتماد الأكاديمي الذي يكون مضللا في كثير من الأحيان بالإضافة إلى الكلفة المادية على الجامعة ، فهذه النماذج تجعل التقويم صادقا لدى الجامعات من خلاله تتعرف على أوجه القصور لديها وفي أي مجال ولأبأس بالاطلاع على التجارب الرائدة للجامعات في استخدام النماذج في التقويم .

تجارب في التقويم الجامعي :

لقد اهتمت أغلب الدول بتطوير منظومة التقويم للجامعات للتأكد من تحقيق أهدافها ، وفيما يلي سيتم عرض لبعض هذه الجهود والتجارب الدولية :

١- التجربة الأمريكية :

بدأت حركة تقويم التعليم العالي في أمريكا قبل غيرها من الدول الأخرى ويرجع بعض الباحثين البدايات لتلك الحركة إلى النصف الأول من العقد الثامن من القرن العشرين ويربطونه بظهور بعض التقارير و المؤلفات العلمية التي أشارت إلى جوانب القصور في منظومة التعليم العالي الأمريكية ومنها تقرير أمة في خطر: ضرورة إصلاح التعليم ١٩٨٣م والتقرير الصادر عام ١٩٨٤م عن المركز الوطني للتربية بعنوان المشاركة في عملية التعلم: التحقق من إمكانات التعليم العالي في أمريكا والذي دعا صراحة إلى إصلاح التعليم العالي في أمريكا بجعله قائماً على تقويم المخرجات وفي ضوء تلك التقارير أصدر وزير التربية الأمريكي جون بينيت عام ١٩٨٨م إلى جهات الاعتماد الأكاديمي الأمريكية بعدم منح الاعتماد الأكاديمي لأية مؤسسة تعليمية إلا بعد التحقق من أن لتلك المؤسسة مخرجات تعليمية محددة وتعمل على تحقيقها وقد استجاب لتلك النداءات في البداية عدد قليل من مؤسسات التعليم العالي مثل كلية الفرو وجامعة ترومان الحكومية التي أصبح اسمها جامعة نورث ايست مزوري الحكومية . شحادة، ٢٠٠٩م، ص١٤٥) وتشير تجارب التطبيق التي تمت في منظمات التعليم الجامعي والعالي في أمريكا إلى أن هذه المنظمات قد استفادت بدرجة كبيرة من تطبيق مبادئ الجودة الشاملة و تضاعفت عدة مرات في التسعينات حتى أصبح من الصعب أن نجد منظمة من منظمات التعليم الجامعي والعالي في أمريكا لا تجد فيها محاولات تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، والجزء التالي يوضح بعض النماذج التي تمت في بعض المنظمات. (الطائي وآخرون، مرجع سابق، ص٣٩٥) وفي أمريكا هناك اتجاه نحو الاعتماد الأكاديمي فمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات . ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر قياساً بالدول الأوروبية ، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة. ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين : - اعتماد مؤسسي واعتماد تخصصي للبرامج الدراسية . وفي عام ١٩٦٦ تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي ، والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي ، ويقوم مجلس الاعتماد بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد العاملة في مجال التعليم العالي بناء على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد ، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل عشر سنوات بناء على تقرير يقدم كل ٥ سنوات والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية :-

١-مراجعة عملية التقييم الذاتي بواسطة القائمين على المراجعة.

٢- زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

٣- العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.
(محمد، ٢٠٠٩م، ص ٣٥٦)

تعقيب على التجربة الأمريكية :

أكدت التجربة الأمريكية على ارتباط التقويم بمعالجة القصور حيث أكدت بعض التقارير على جوانب القصور في مؤسسات التعليم العالي في أمريكا وتم استخدام مدخل الجودة الشاملة في التقويم ، ويوجد عدد من النماذج لهذا المدخل ، وقد لقي هذا المدخل إقبالا كبيرا من منظمات التعليم الجامعي في أمريكا ، ولاستقلال الجامعات الأمريكية أثره الواضح في التقويم ، إذا أن الجامعات تريد المحافظة على مواردها في ظل المنافسة ، كما أن غالبية المؤسسات المانحة للاعتماد مؤسسات غير حكومية ، ويتم إعادة الاعتماد كل عشر سنوات بشكل دوري ، كما تصدر عن جمعيات الاعتماد ترتيب الجامعات حسب الأفضلية مما يؤدي إلى الاهتمام أكثر في ظل المنافسة بين الجامعات.

٢- تجربة فرنسا :

تعطي نمودجا أوروبا آخر للنظر في جودة التعليم العالي ، حيث تبين أنه نتيجة لعدم فعالية الأنظمة التقليدية المركزية لتقييم الأداء وضبط الجودة والتي اتسمت بضعف الاستقلالية والبيروقراطية ، فقد تشكلت لجنة وطنية لتقييم بقرار رئاسي وبرلماني عام ١٩٨٥م وتتبع هذه اللجنة رئيس الجمهورية مباشرة ، وبالتالي فهي مستقلة عن رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي أو أي جهة حكومية أخرى. وتشمل إجراءات التقييم الذي تمارسه اللجنة تقييما عاما للمؤسسة التعليمية ومراجعة للبرامج ويشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية ونظم الإدارة وبيئة التعلم ، كما تجري عملية التقييم عادة بناء على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها ، وإن كان للجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد أن تقيمها ، وتقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسسات مرة كل ثمان سنوات تقريبا وتنشر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسسة ، ويرسل التقرير للوزارات المعنية ، وتكمن أهمية هذا التقييم في أنه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض على الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي. (محمد، مرجع سابق، ٢٣٥٨) وتعد جامعة لويس باستير إحدى الجامعات العلمية والطبية الرائدة في فرنسا ، وتخضع الجامعة لسلسلة من التقييمات الداخلية والخارجية ، وتلك التقييمات تقدم نظرة عامة مفيدة عن طريقة

عمل الجامعة ، فيتم الاستفادة منها في البيئات المختلفة لاتخاذ القرار ، والجامعة ترغب في بقائها واستخدامها في أغراضها المختلفة وهي الأغراض المستمدة من الإطار النظامي الذي يحكم العلاقات بين التعليم العالي والدولة في فرنسا (مثل نظام التعاقد) واحتياجات الجامعة لتطوير نفسها ، وهي تعكس رغبتها في الحفاظ على موقعها باعتبارها جامعة عالمية رائدة للبحث ، وذلك من خلال تحقيق التوافق بنجاح مع الأحوال الخارجية المتغيرة. (برينان وشاه، مرجع سابق، ص ص ٦٤-٦٦)

تعقيب على التجربة الفرنسية :

أكدت التجربة الفرنسية على أهمية القرار السياسي ودوره في الاعتماد وإن البعض يرى أن هذه بيروقراطية وأن للجنة الوطنية الحق في إجراء التقويم لأي مؤسسة تختارها مما يؤدي إلى اهتمام المؤسسات بالجودة والتقويم ، وكل ثمان سنوات تزور كل المؤسسات ، وأكدت على أهمية التقويمات المتعددة الخارجية والداخلية ، والتقويم يؤدي إلى محافظة الجامعات على سمعتها ومكانتها.

٣- تجربة الجامعة اللبنانية :

الجامعة اللبنانية هي المؤسسة الرسمية الوحيدة للتعليم العالي في لبنان ، وتأسست عام ١٩٥٣ م ، وكانت تضم حينها كلية واحدة فقط وهي كلية التربية ، ثم أضيفت لها الكليات والمعاهد الأخرى ، وفي سياق تطويرها وتحسين أدائها وقدرتها على القيام بالمهمة الملقاة على عاتقها ، فقد بدأ منطقياً للجامعة المباشرة بعملية تقييم داخلية لأداء الجامعة على الأقل من باب التوصيف لوضعها الحالي ، مما قد يسمح بتحديد الحاجات وبالتالي التمكن من بلورة مجالات وآليات التطوير والتحسين.

وأطلق رئيس الجامعة ورشة التقييم في ربيع عام ٢٠٠٢ م ، وشملت عملية التقييم كافة كليات ومعاهد الجامعة ، والهدف من التقييم الذاتي فحص أداء الجامعة وتعيين أوجه القوة وأوجه الضعف تمهيدا لتحديد التوجهات المستقبلية. وشملت مجالات التقييم الرسالة ، والمهام والأهداف ، والإدارة ، والهيئة التعليمية ، والطلاب ، والتعليم ، والبحث العلمي ، والحياة الجامعية ، والمباني ، والمرافق والتجهيزات ، والمكتبة ، والموارد المالية ، والإنفاق.

وكانت المراحل كالتالي : تحضير وتخطيط ثلاث شهور ، وتنظيم وإعداد ثلاث شهور ، والتنفيذ ثلاث شهور ، وتحليل وتوليف ثلاث شهور ، وإعادة تغذية التقرير النهائي.

وقد أظهرت نتائج التقييم الذاتي أن هناك مكانن نقص معينة ، فهي تنفتقر إلى رسالة واضحة تحدد أهدافها ، وخطط وسياسات تطوير في مجالات أساسية كالتعليم والبحث العلمي والهيئة التعليمية وغيرها ، وليس لدى الجامعة آليات ووسائل لتقييم أدائها وأداء وحداتها ، وليس فيها دائرة لضمان الجودة تتولى مهمة ضبط نوعية خدماتها ومنتجاتها ، وأهم ما تنفتقر إليه الجامعة أيضا هو قواعد المعلومات. (بشارة، ٢٠٠٥م، ص : ص ٢٣١:٢٠٩)

تعقيب على التجربة اللبنانية :

استندت الجامعة اللبنانية إلى معايير اتحاد الجامعات العربية أعضاء الاتحاد ، وكانت المجالات والمعايير هامة وشاملة لكل الجوانب ، وأظهرت نتائج التقييم الذاتي وجود نقص في بعض الجوانب ، وهنا تكمن أهمية التقييم إذ يشير إلى مكانن الخلل ويحاول معالجتها ، ويتيح نشر التقارير والاطلاع عليها للمستفيدين. وظهرت أهمية التعاون الدولي في مجال التقييم ، إذ أن هناك من يتخوف من هذا التعاون ، ولكن التعاون ساهم في حل قضايا متعددة، مثل مساهمات منظمة اليونسكو في دعم بعض المشاريع ، وهنا يبرز دور المنظمات الإقليمية التي تضع اشتراطاتها لتحديد أوجه التعاون لضمان عدم السيطرة والتبعية، وقد تمت الاستعانة بعدد من الوثائق العربية والأجنبية في هذا المضمار (مكتب التربية لدول الخليج ١٩٨٧م، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٩٩٨م ، اتحاد الجامعات العربية ٢٠٠٢م، لجنة الولايات الأمريكية الوسطى حول التعليم العالي ، اللجنة الوطنية للتقييم في فرنسا).

تعقيب عام على التجارب الدولية :

اتجهت كثير من الدول إلى تقويم أداء الجامعات من خلال ما يسمى بالاعتماد الأكاديمي ، وهذا له سلبياته وإيجابياته ، فمن حيث الإيجابيات يعتبر هذا التقييم نوع من أنواع التقييم الخارجي الأكثر موضوعية بالرغم من اعتماده على التقييم الذاتي للجامعات ، ومن سلبياته عندما تم التركيز على شهادات الاعتماد والحصول على رخص الاعتماد والتصنيفات على حساب الوظائف الأساسية للجامعات ، ومنها تعليم الطلاب وخدمة المجتمع، لأن هذا النوع من التقييم تكون الربحية فيه ظاهرة بشكل كبير ، إذ أن الجهة المانحة للاعتماد لا تركز على الجودة الفعلية قدر اعتمادها على المال التي ستحصل عليه ، وتستطيع الجامعات أن تستفيد من هذه الجهات في تدريب كوادرها على التقييم وضبط مدخلاتها ومخرجاتها.

واقع تقويم الجامعات في المملكة العربية السعودية :

أولا :الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي :

تأسست الهيئة الوطنية كمبادرة مهمة لمساندة التحسينات في جودة التعليم العالي فوق الثانوي ومسؤوليتها تشمل ضمان الجودة وأنظمة الاعتماد الخاصة بكافة مؤسسات التعليم العالي باستثناء التعليم العسكري ، وتشمل المهام التي عهد بها إلى الهيئة وضع المعايير والمقاييس والاحراجات الخاصة بالاعتماد وضمان الجودة ومراجعة وتقويم الأداء في المؤسسات القائمة أو الجديدة. وبعد ذلك تم استحداث مناصب وكيل كلية لشؤون الجودة والتطوير لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاعات الجامعة ومتابعة التطوير عن كثب. (مجيد والزيادات ،مرجع سابق،ص ٧٩)

ومن هذا المنطلق طالبت هيئة الاعتماد في المملكة العربية السعودية مؤسسات التعليم العالي فوق الثانوي باتخاذ الإجراءات التالية قبل التقدم بطلبات الاعتماد :

١- تشكيل لجنة عليا داخلية تعني بوضع السياسات العامة لضمان الجودة وتأسيس وحدة أو مركز لمتابعة تنفيذ إجراءات ضمان الجودة في المؤسسة.

٢- إجراء تقويم ذاتي أولي وفقا لمعايير ضمان الجودة التي أعدتها الهيئة.

٣- إعداد خطة استراتيجية لضمان الجودة استنادا إلى نتائج التقويم الذاتي الأولى بوصفها من معطيات التحليل البيئي لمواطن القوة وأوجه الضعف والفرص والمخاطر.

٤- البدء في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والعمل على معالجة أوجه القصور واستيفاء معايير ضمان الجودة والاعتماد.

وهدفت الهيئة من الإجراءات المذكورة أعلاه إلى إتاحة الفرصة للمؤسسات التعليمية للتعامل مع متطلبات الاعتماد تدريجيا وفق الامكانيات والخبرات المتاحة لدى كل مؤسسة. (عبدالجار، مرجع سابق، ص ٦٦) وقامت الهيئة بالإعداد والتنفيذ لعدد من الأنشطة والفعاليات العلمية والمهنية ، وشاركت ممثلة في فريق من مسؤوليها في تنظيم وحضور عدد من المؤتمرات والندوات العلمية خارج المملكة وداخلها إضافة إلى قيام المسؤولين فيها ببعض الزيارات لعدد من الجامعات داخل المملكة وخارجها ، وأصدرت العديد من الوثائق الخاصة بنظام التقويم والاعتماد الأكاديمي (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، مرجع سابق، ص ٤٣).

تعقيب : قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بجهود كبيرة من حيث إصدار الأدلة وتدريب العاملين ووضع مقياس التقويم الذاتي ، كما أن المعايير التي وضعتها معايير جيدة ونظمت معايير فرعية وأتاحت الفرصة للمؤسسات الراغبة للاعتماد للتعامل مع

متطلبات الاعتماد وكيفية إجراء التقويم الذاتي ، والمعايير التي اعتمدها الهيئة تساعد على التطوير ورفع الكفاءة وتحسين أداء الجامعات.

ثانياً: جامعة الملك سعود :

تأسست عام ١٣٧٧هـ بالرياض ومن أول الكليات بها كلية الآداب ثم كلية العلوم عام ١٣٧٨هـ ثم كلية العلوم الإدارية وكلية الصيدلة عام ١٣٧٩هـ ثم كلية الهندسة عام ١٣٨٢هـ ثم كلية الزراعة عام ١٣٨٥هـ ثم كلية التربية عام ١٣٨٦هـ ثم كلية الطب عام ١٣٨٧هـ وكانت كلية التربية بأبها فرعاً لها عام ١٣٩٦هـ. (عزازي، مرجع سابق، ص ١٥٩)

ولقد أنشئت إدارة الجودة بجامعة الملك سعود في عام ١٤٢٨هـ وبعد ذلك تم تحويلها إلى عمادة الجودة عام ١٤٢٩هـ وتعمل على ترسيخ ممارسات الجودة عن طريق التطوير والتحسين المستمر لمستويات الأداء في الجامعة وتعزيز ثقافة الجودة والتقويم والاعتماد الأكاديمي. وجامعة الملك سعود سارعت في عملية تقييم برامجها الأكاديمية والذي أسفر عن حصول ٨٤ برنامجاً على الاعتماد الأكاديمي الدولي ، منها ٦٧ على برنامج البكالوريوس و ١٧ برنامج دبلوم ، وبالنسبة للاعتماد الأكاديمي البرامجي الوطني حصلت ١٠ برامج في كليات المجتمع والطب وطب الأسنان والآداب وإدارة الأعمال. وتهتم عمادة الجودة بجامعة الملك سعود بتقييم الأداء الجامعي على المستوى المؤسسي والبرامجي وفق نظام جامعة الملك وفق نظام الجامعة لإدارة الجودة .

المقارنة الداخلية: قامت عمادة الجودة بتصميم نظام للمقارنة الداخلية لوحدات وبرامج الجامعة ، ويوضح هذا النظام أن هناك خمسة أنواع من الحساب والتحليل يمكن استخدامها كمقارنات مرجعية داخل جامعة الملك سعود بناء على اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية وهي:-

النوع الأول : التحليل والمقارنة المرجعية الداخلية بناء على تقييم الأداء الشامل.

النوع الثاني : التحليل والمقارنة المرجعية الداخلية بناء على مجموعة محددة من المعايير التي ترغب فيها المؤسسة الكلية / المجموعة التخصصية.

النوع الثالث : التحليل والمقارنات المرجعية الداخلية بناء على مؤشرات أداء محددة للمعايير ولا يستخدم تقييم أداء العمليات.

النوع الرابع : التحليل المركب والمقارنات المرجعية بناء على تقييم الأداء لمعايير محددة في تخصص ما ووفق مؤشرات أداء مؤسسية محددة.

النوع الخامس : التحليل المركب والمقارنات المرجعية الداخلية بناء على تقييم الأداء لكل المعايير أو معايير محددة لمجموعة تخصصية معينة ووفق مؤشرات أداء مؤسسية محددة في مجموعة تخصصية.

ويمكن لجامعة الملك سعود استخدام نتائج تقييم الأداء كأساس للتصنيف وتخصيص الموارد والتي تساعد في اتخاذ القرار على مستوى المؤسسة والكلية. (عمادة الجودة، ٢٠١٤م، ص ص ١٣-٤٥)

تجربة كلية التربية بجامعة الملك سعود :

تم تشكيل لجنة التطوير والجودة عام ٢٠٠١م حيث قامت بصياغة أولية لوثيقة الرؤية والرسالة والأهداف والقيم ، وقامت الكلية بتشكيل لجان الاعتماد الأكاديمي وبدأت أعمالها عام ٢٠٠٩م حيث عملت على مناقشة التصور النهائي لرؤية ورسالة وأهداف الكلية ، وأجريت بعض التعديلات وتم استطلاع رأي وأقسام ووحدات الكلية ، كما قامت بترجمته إلى اللغة الإنجليزية لعرضه على مستشاري الكلية لاعتماده ، ثم تقسيم اللجنة إلى ثلاث فرق تعمل على ثلاثة أبعاد (الأساس المعرفي ، تصور حول مواصفات خريجي كلية التربية، تناول أنظمة التقييم الخاصة بالكلية) وعملت هذه الفرق بتعاون وتكامل وتوصلت لمسودتها الأولية عام ٢٠٠٩م ، ثم نوقشت المسودة الأولية للإطار المفاهيمي مع فريق مستشاري الكلية الدوليين للاعتماد الأكاديمي ، ثم أعيد صياغتها على ضوء الملاحظات التي تلقتها اللجنة من المستشارين ، ثم عرضت هذه المسودة على أقسام الكلية والمجلس الاستشاري الذي يضم ممثلين من وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص وخريجي الكلية وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الكلية عام ١٤٣٠هـ. وتلقت اللجنة الكثير من الملاحظات والتعديلات وعملت على إجراء التعديلات المقترحة ، ثم عرضت المسودة النهائية على مستشار مدير الجامعة للجودة والاعتماد الأكاديمي ، ثم تم إقرار المسودة النهائية ورفعها إلى عمادة الكلية ، واستغرق عمل اللجنة أربعة أشهر وعقدت خلالها ستة عشر اجتماعاً. (الشايخ وآخرون، ٢٠١١م، ص ص ٦-٨)

وفي مسيرة تحقيق الجودة تبنت كلية التربية متطلباتها من حيث تشخيص واقعها وتحديد احتياجاتها التطويرية وإشراك الخبراء الدوليين والمحليين من داخل الجامعة وخارجها ومعتمدة على مبدأ أساسي مفاده إشراك جميع المستفيدين من خدماتها من أعضاء هيئة تدريس وطلاب وأفراد المجتمع على اختلاف أنواعهم.

وقد بدأت الكلية أولى محطاتها التاريخية بالبحث عن هيئة عالمية لاعتماد الأكاديمي لبرامج إعداد المعلمين ، وكان من بين الهيئات العالمية المركز الدولي لضمان الجودة في التعليم (CQAIE) وفقا لمعايير المجلس الوطني لاعتماد كليات إعداد المعلمين (NCATE) وقد وضعت الكلية خطة زمنية للحصول على الاعتماد خلال أربع سنوات بدأت في العام ٢٠٠٨م وانتهت في عام ٢٠١١م ، كما وضعت الكلية خطة لنشر ثقافة الجودة فيها ، وأنشأت موقع الكتروني للجودة متفرع من موقع الكلية على بوابة الجامعة الإلكترونية ، شمل كافة المعلومات المتعلقة بالجودة والاعتماد الأكاديمي.

وعقدت الكلية ورش عمل للإعداد ، والمعايير التي وضعها المركز الوطني لضمان الجودة :

- ١- البرامج والخطة الدراسية ويشير إلى معرفة المحتوى ومعرفة طرق التدريس .
- ٢- منظومة التقويم في الكلية ، ويختص بكل عمليات التقويم في الكلية ، وروعي في منظومة التقويم أن تكون مبنية على المواصفات المحددة للخريجين ، وتشمل تقويم المتقدمين للقبول من خلال بيانات عن المرشحين ، ويتضمن برنامج البكالوريوس أنواع متعددة من التقويم على أربع مراحل من القبول (المعدل التراكمي ، والاختبار التحريري، واختبار القدرات ، والمقابلة الشخصية).
- ٣- الخبرات الميدانية والتدريب الميداني ، ويشير إلى التعاون بين الكلية وشركاء الميدان وتطبيق وتقسيم الخبرات الميدانية.
- ٤- التنوع وتكافؤ الفرص ، ويعمل على إتاحة الفرصة أمام الطلاب الملتحقين ببرامج كلية التربية وأن يحصلوا على تنوع كبير في التخصصات الأكاديمية والتربوية وتأهيلهم للعمل في مختلف المهن التربوية.
- ٥- النسبة المهنية لأعضاء هيئة التدريس ، ويشمل بعض الأمور مثل أفضل الممارسات المهنية في التدريس وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والتطوير المهني.
- ٦- الموارد و الحوكمة ، ويشمل عدة عناصر كوحدة القيادة والسلطة والموظفين والمرافق ، ولذا اهتمت الكلية ببنيتها التحتية ووسائل التقنية بداخلها ، وكل ما سبق من أجل تحقيق الحصول على الاعتماد الدولي من مجلس إعداد المعلمين (NCATE). (كلية التربية، ب.ت، ص ص ٤-٢٠)

تعقيب على جامعة الملك سعود:

بذلت جامعة الملك سعود جهودا جبارة للحصول على الاعتماد الأكاديمي وحصول ٨٠ برنامجا على الاعتماد يؤكد ذلك ، كما قامت الجامعة بإنشاء عمادة التطوير الجامعي ومن بين وحداتها وحدة القياس والتقييم ، ولكن الجامعة اتجهت إلى رخص الاعتماد والتصنيفات على حساب خدمة الطلاب . حيث تم تعديل مضمون بعض المقررات لتتناسب مع متطلبات الاعتماد ، فمثلا مقرر ندوة ويحث الذي يعتبر من أهم المقررات لتدريب طلاب الماجستير على البحث العلمي إلى متطلبات خاصة بالاعتماد مما أثر على مخرجات الطلاب ، كما أن الاعتماد الأكاديمي كبد ميزانية جامعة الملك سعود مبالغ كبيرة لا يتوازي مع الفائدة المرجوة منه ، كما أن هذا الاعتماد لم يقدم تطورا في مجال خدمة المجتمع ، حيث لم يكن هناك أثر ملموس بخدمة المجتمع خاصة في مجال الدبلومات السنوية مثل الإرشاد ، والقياس والتقييم ومجال التعليم عن بعد.

خاتمة :

يحظى التقويم باهتمام بالغ من كل الدول ويتأكد الاهتمام في المؤسسات الجامعية باعتبارها مرآة لتطور المجتمع ، حيث أنها تضم النخب في صفوفها وتؤدي خدمات تجاه المجتمع وأفراده ، ولذلك لا بد من تحسين الخدمات كل فترة ، وهذا لن يأتي إلا من خلال التقويم واعتباره عملية مستمرة وليس غاية في حد ذاته ، بل هو وسيلة للتطوير والإصلاح والتصحيح ، وعلى الجامعات أن تأخذ بمعايير التقويم الجيد مثل تحديد الغرض من التقويم ووضع الأهداف المناسبة واختيار الأدوات المناسبة وعلى ضوء ذلك فإن الباحث يوصي بما يلي :-

- ١- نشر ثقافة التقويم في المجتمع خاصة في الحرم الجامعي.
- ٢- تشكيل فرق عمل مؤهلة وقادرة على القيام بعملية التقويم الذاتي.
- ٣- عقد المؤتمرات والندوات في الجامعات وكل عام يقام في جامعة مختلفة ويتم تبادل الخبرات.
- ٤- عدم الركون إلى الاعتماد الأكاديمي فقط وإنما يتم الأخذ بالتقويم الذاتي وتقييم المستفيدين والمجتمع بعين الاعتبار .
- ٥- استخدام نماذج التقويم المختلفة ويمكن الاستفادة من أكثر من نموذج.
- ٦- التقويم يكون وسيلة للتطوير وليس على حساب المقررات وتكليفها وفق توجهات الاعتماد الأكاديمي .
- ٧- وضع أدلة إرشادية وعرض التجارب بحيث تكون متاحة للجميع على مواقع الجامعات.
- ٨- استخدام تقويم الأقران كأن يقوم فريق من جامعة الملك سعود بتقويم أداء جامعة الإمام وهكذا .
- ٩- دعم الإدارة العليا للتقويم والتركيز على الكفاءة النوعية وعدم الاكتفاء الكمية.
- ١٠- الاهتمام بالمعلومات المرتدة من لجان الاعتماد الأكاديمي وتشكيل منظومة للمعلومات الإدارية لاستخدامها في مقياس القيمة المضافة (مدى الإضافة السنوية كل في عدد الخريجين وعدد البحوث) فتستطيع الجامعات عن طريق هذه المعلومات أن تقارن بين تقدمها في الأعوام المتتابعة.

المراجع :

- إبراهيم، فاطمة أحمد. (٢٠١٥م). بطاقة الأداء المتوازن في الجامعات نماذج عالمية، المنصورة، المكتبة العصرية.
- أبو النصر، مدحت. (٢٠٠٩م). مراحل العملية التدريبية، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أبو كنيعة، هادية محمد (٢٠٠١م). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الاسكندرية، دار الوفاء.
- الألمعي، علي عبده. (٢٠٠٩م). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- برهمين، أميرة عبدالرحمن. (٢٠٠٢م). أساليب قياس الجودة النوعية في التعليم العالي الأهلي (كلية الأمير سلطان الأهلية نموذجا) رسالة ماجستير غير منشورة كلية لتربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة..
- برينان، جودة وشاه، تارالا. (٢٠٠٧م). إدارة الجودة في التعليم العالي. ترجمة: دلال منزل النصر. الرياض. مكتبة الملك فهد الوطنية.
- بشارة، جوزف (٢٠٠٥م). تجربة التقييم الذاتي في الجامعة اللبنانية، الكتاب السنوي للهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، المركز الثقافي العربي .
- بصفر، خديجة عبدالله و خليل، عزة عبدالنبي. (٢٠١٠). التقييم التربوي بين الواقع والمأمول في مؤسسات التعليم العالي النوعي.
- توفيق، عبدالرحمن. (٢٠٠٧م). الإدارة بالأهداف، القاهرة، مركز الخبرات المهنية.
- الحارثي، إبراهيم أحمد. (١٩٩٨م). تخطيط المناهج وتطويرها من منظور واقعي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الحريري، رافدة. (٢٠٠٨م). التقييم التربوي، عمان، دار المناهج.

- الحقييل، سليمان. (١٩٩٢م). نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض.
- الخضير، خضير سعود. (١٩٩٩م). التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز، الرياض، مكتبة العبيكان.
- داوود، غسان وآخرون. (٢٠١٠م). التفكير الإداري والاستراتيجي في عالم متغير، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع
- الزامل، علي عبد جاسم وآخرون. (٢٠٠٩م). مفاهيم وتطبيقات في التقويم والقياس التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح.
- الشايح، فهد سليمان وآخرون. (٢٠١١م). الإطار المفاهيمي لكلية التربية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- شحادة، نعمان. (٢٠٠٩م). التعلم التقويم الأكاديمي. عمان . دار صفاء
- الطاهر، رشيدة السيد وعطيه، رضا عبد البديع. (٢٠١٢م). جودة التعليم الإلكتروني رؤية معاصرة، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- الطائي، يوسف حجيم وآخرون. (٢٠٠٨م). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي. عمان، دار الوراق.
- طرابلسية، شيراز محمد. (٢٠١٥م). إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، عمان ، مكتبة المجتمع العربي ..
- العبادي ،هاشم فوزي والطائي يوسف حجيم .(٢٠١١ م)،التعليم الجامعي من منظور إداري ،عمّان ،دار اليازوري .
- عبدالجبار، زهير .(٢٠١٢م).ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي السعودي .الرياض ،المجلة السعودية للتعليم العالي ،ع٧.
- العتيبي، عبدالهادي سعدون وآخرون. (٢٠٠٥م). التحليل الرباعي لمواطن القوة والضعف والفرص والمخاطر، الكويت، معهد الكويت للأبحاث العلمية.

- عزازي، فاتن. (٢٠١٠م). سياسة التعليم ونظامه بالمملكة العربية السعودية ، حائل، دار الأندلس.
- عشبية، فتحى. (٢٠٠٩م). دراسات في تطوير الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة. القاهرة،، الروابط العالمية للنشر والتوزيع.
- علام، صلاح الدين. (٢٠٠٧م). التقويم التربوي المؤسسي. القاهرة، دار الفكر العربي.
- عمادة الجودة. (٢٠١٣م). الكتيب التعريفي، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عمادة الجودة. (٢٠١٤م). التقرير السنوي، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عودة، أحمد. (١٩٩٣م). القياس والتقويم في العملية التدريسية ، الأردن ،دار الأمل.
- عيد، غادة خالد. (٢٠٠٦م). القياس والتقويم التربوي، الكويت، مكتبة الفلاح.
- عيداروس ،أحمد وعراقي ،السعيد .(٢٠١٢م).تطوير الأداء المؤسسي لكلية التربية بجامعة الطائف في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ،مجلة القراءة والمعرفة ،مصر ، ع ١٢٤
- الكبيسي، عبدالواحد حميد. (٢٠٠٧م). القياس والتقويم تحديات ومناقشات، عمان، دار جرير.
- كماش ،يوسف لازم ومشتت ،رائد محمد .(٢٠١٣م). القياس والتقويم في المجال التربوي والرياضي ،الأردن ،دار دجلة .
- كلية التربية. (د.ت). مسيرة كلية التربية بجامعة الملك سعود نحو الاعتماد الأكاديمي، جامعة الملك سعود، الرياض.
- كونتي، نيبوتو. (٢٠٠٥م). التقويم الذاتي للمؤسسة. ترجمة: محمد جمال نوير. مركز التعريب والنشر بالكلية الإلكترونية للجودة الشاملة. الإمارات العربية المتحدة.
- مجاهد، محمد عطوة وبدير، المتولي إسماعيل. (٢٠٠٦م). الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي، مصر،، المكتبة العصرية.

- مجيد، سوسن شاکر والزيات، محمد عواد. (٢٠٠٨م). الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، عمان، دار صفاء.
- مجيد، سوسن شاکر. (٢٠١٤). الجودة في المؤسسات والبرامج الجامعية، عمان، دار صفاء.
- محمد، أشرف السعيد. (٢٠٠٧م). الجودة الشاملة والمؤشرات في التعليم الجامعي دراسة نظرية وتطبيقية، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- محمد، حنان صبحي. (٢٠٠٩م). التجارب العالمية والتجربة المصرية في مجال التقويم والاعتماد. المؤتمر السنوي الرابع الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي "الواقع والمأمول"
- محمد، ماهر أحمد. (٢٠١٢م). الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي (تجارب دولية)، الدمام، مكتبة المتنبّي.
- مرزوق، عبدالعزيز علي. (٢٠١٢م). دراسات إدارية معاصرة، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- مريزق، هشام والفقهي، حسين. (٢٠٠٨م). قضايا معاصرة في التعليم العالي، عمان، الأردن، دار الراية.
- ميخائيل، اسطانيوس. (١٩٩٥م). التقويم التربوي الحديث، ليبيا، جامعة سبها.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (١٩٩٨م). دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس.
- الهلالي، الهلالي الشرييني. (٢٠٠٩م). الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، جامعة المنصورة، مصر.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠١٢م). معايير ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (٢٠١١م). الكتاب التعريفي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- وزارة التعليم العالي. (٢٠١٢م). مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية الجامعات والكليات الحكومية والأهلية. المملكة العربية السعودية، الرياض، وزارة التعليم العالي.
- يسلم، خديجة وخضر، إيمان. (٢٠١٠م). تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الخليجي بالتطبيق على جامعتي الطائف والملك فهد للبتترول والمعادن بالسعودية وجامعة الإمارات العربية المتحدة. دراسة مقدمة لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي ،جامعة المنصورة ، كلية التربية .

المراجع الأجنبية :

- Capon . J .(2010). Assessment and accountability in institutions of higher learnin Italian .publications Department of political Science. College of Science. University of Italy.
- Thune . Christian.(2005).Standers and Guidelines for Quality Assurance in European Higer Education . Area European Association for Quality in Education.